

## مسودة بيان صحفي

### برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا يطلق دراسة تحت عنوان (بدائل دستورية لسوريا)

تعد المسألة الدستورية في النزاع السوري أحد أبرز محاور عملية التفاوض السياسي وإحدى القضايا الأكثر إشكالية بين الأطراف المتنازعة نظراً لتداعيات القضايا الدستورية على حاضر النزاع ومستقبل عملية التسوية السلمية. بناء على ذلك قام برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا، من خلال محور العمل على الحوكمة والانتقال الديمقراطي وبناء المؤسسات، وضمن إطار تقديم الدعم والمشورة لمسار التفاوض الدستوري السوري، بإعداد دراسة تحت اسم "بدائل الدستورية لسوريا"، يستعرض من خلالها الخيارات الدستورية في مرحلة ما بعد النزاع للدستورين المؤقت والدائم.

استندت دراسة "بدائل الدستورية لسوريا" إلى مراجعة لـ 22 دستوراً مؤقتاً لدول مرت بتجارب مشابهة للوضع السوري. كما استندت إلى نتائج اجتماعات عديدة نظمها برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا، نوقشت خلالها الخيارات الحوكمية لسوريا في مرحلة ما بعد النزاع، واستندت أيضاً إلى وثائق دستورية أخرى صدرت سابقاً عن البرنامج.

تناقش دراسة "بدائل الدستورية لسوريا" الإطار العام للوثائق الدستورية المؤقتة ومبررات اللجوء لخيار تبنيها، كما تبحث الدراسة المخاطر التي يمكن ان تنتج عن ذلك. كما تبحث في خيارات وبدائل اعتماد الوثيقة الدستورية الدائمة واقترح آليات للمسار الاجرائي لوضع دستور دائم ومقاربات في حالات مشابهة لتجارب لدول أخرى عاشت نزاعات. وتستعرض الدراسة أهم القضايا التي يمكن ان تعالجها دساتير مراحل ما بعد النزاع.

تبين الدراسة أن ثلث مجموع عمليات التصميم الدستوري التي تمت خلال الأعوام بين 1975 و2003 اشتملت على وثائق دستورية مؤقتة. وأنه منذ العام 1990 تم اعتماد قرابة الـ 30 وثيقة دستورية مؤقتة، صدر 20 منها في دول كانت تعاني من حروب وصرعات. لذلك تعود دراسة "بدائل دستورية لسوريا" إلى بعض هذه الوثائق الملائمة للواقع السوري، بنصوصها وليس بظروفها، وتبين أبرز المواضيع التي يمكن أن تتضمنها تلك الوثائق والتي يمكن الاستفادة منها في السياق السوري.

توصي دراسة "بدائل الدستورية لسوريا" إلى أنه وفي السياق السوري، يعتبر تبني دستوراً مؤقتاً بعيد التوصل إلى حل سياسي شامل، ضرورة ملحة لأسباب عديدة من بينها الضرورة لمعالجة إشكاليات تسبب بها النزاع، وهي بطبيعتها مشاكل مؤقتة من حيث المبدأ، وعليه فهي لا تنفي تقليدياً إلى الدساتير الدائمة. من بين هذه الإشكاليات، حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً، وقضايا الجنسية ووثائق السجلات المدنية، وقضايا السلاح غير الشرعي، والنزاعات المتعلقة بالملكية التي تسبب بها النزاع، قضايا العدالة الانتقالية والمصالحة، وغير ذلك من القضايا. مع وجوب مراعاة كافة أشكال المشاركة المجتمعية الممكنة في صياغة هكذا دساتير، إذ ينبغي العمل على توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية ما أمكن سواء في تحديد القضايا التي ينبغي أن يتضمنها الدستور المؤقت للبلاد، أو في طريقة وآلية اعتماده.

إن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا في العام 2012، هو برنامج يوفر منصة للحوار التقني بين سوريين، من مختلف المشارب والتوجهات، حول بدائل السياسات الضرورية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والحوكومية لسوريا بعد النزاع. يشارك البرنامج كافة مخرجات هذه المنصة مع مختلف الافرقاء السوريين والدوليين لاسيما الفاعلين في مسار المفاوضات السياسية، والذين يعمل البرنامج على تطوير شبكات وشركات معهم.

للحصول على الكامل الدراسة يرجى فتح وتحميل الملف عن طريق الرابط التالي على موقع الاسكوا الالكتروني:

<https://www.unescwa.org/nafs>